## الباب الثاني

## سياسة السوق

سياسة السوق هي تطبيق دولي لحرية التملك المنبثقة عن عقيدة المبدا الراسمالي، أي هي تطبيق لحرية التملك على العلاقات التجارية بين الدول.

ويقصد بسياسات السوق تخفيف او انهاء تدخل الدول في التجارة بوجه خاص وفي الاقتصاد بوجه عام. ولذلك تعمل اميركا لحمل دول العالم على رفع الحواجز الجمركية والقيود مهما كان نوعها من امام التجارة الدولية ، بما في ذلك سياسات الحمايةالتجارية المباشرة كمنع استيراد سلع معينة حماية لسلع مماثلة منتجة محليا من المنافسة ، او غير المباشرة كالرسوم الجمركية العالية على بعض المنتجات المحلية ، او وضع سقوف لحجوم التبادل التجاري . وتهدف اميركا من فرض سياسات السوق على الدول امام الاستثمارات الاجنبية ، وجعلها تتخلى عن دورها في ادارة اقتصادها بحملها على خصخصة القطاع العام ، وخصوا في الدول التي يشكل القطاع العام نسبة عالية من اقتصادها ، باعتبار ذلك حائلا امام بروز القطاع الخاص (ملكية الافراد) وتناميه .

ولتحقيق هذا الهدف سعت اميركا و معها الدول الراسمالية الرئيسة لعقد اتفاقات دولية للتجارة ، وانشاء تكتلات اقتصادية كالنافتا (تتألف من كندا والوليات المتحدة و المكسيك) ، والسوق الاوروبية المشتركة ، وايباك (وتتالف من دول النافتا واستراليا ونيوزيلاندة واليابان مضافا اليها ما تسمى نمور آسيا واندونيسيا و كلها مطلة على المحيط الهادي) . كما اتخذت من نادي الدول الشمانية الغنية اداة لصنع القرارات الاقتصادية والمالية والتجارية الدولية ولضمان متابعة تنفيذها , تمهيدا لجعلها شرعية دولية , وخاصة ما يتعلق منها بالناحية التجارية .

وقد ظلت "الغات" (الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية)المرجعية للتجارة الدولية حتى العام الماضي. وكانت تلتزم بها جميع دول العالم تقريبا ، سواء الدول الموقعة عليها او غير الموقعة ولكن لكون هذه الاتفاقية تقتصر على تنظيم العلاقاتالتجارية بين الدول ، ولا شأن لها في ادارة هذه الدول لسياستها الاقتصادية والتجاريةالداخلية ، فاءن الولايات المتحدة وجدتها غير كافية لتحقيق اغراضها ، فعملت على ايجاد اتفاقية بديلة لها على هيئة منظمة سمتها "منظمة التجارة العالمية" ، أعلن عن إنشائها في المغرب العام الماضي من جانب الدول التجارية الرئيسة في العالم . ولن يطول الوقت حتى توقع معظم دول العالم على الااتفاقية الجديدة ، وتنضم للمنظمة الجديدة ، نتيجة للضغوض التي تمارسها أميركا عليها لهذا الغرض .

وأهم ما يميز الااتفاقية الجديدة انها تتيح للدول الراسمالية الغنية والنافذة ، وعلى رأسها أميركا ، التدخل في الشؤون التجارية والااقتصادية بوجه عام للدول الملتزمة بها ، من خلال الانظمة التي تضعهل الدول النافذة .

ولا يخفى أن الهدف الرئيس لاميركا والدول الراسمالية من تدويل سياسات السوق هو فتح أسواق سائر دول العالم أمام منتجاتها المتفوقة ، وامام استثماراتها ، لكي تظل ما تسمى بالدول النامية تحت سيطرتها التجارية والاقتصادية ، وللحيلولة دون تمكينها من بناء أقتصادها على أسس قوية راسخة قد تؤدي لتحريرها من التبعية الاقتصادية للدول الغنية ، فلا تعود أسواقا للبضائع الاستهلاكية التي تنتجها الدول الغنية . فالدول النامية اذا ظلت تحت السيطرة لن تستطيع تحويل اقتصادياتها إلى اقتصاديات منتجة تعتمد على الصناعة الثقيلة التي لن تقوم لها بدونها قائمة .